

الحوار مفتوح كسبّحة تستهلك الوقت

صواريخ السنيورة تصيب «إصلاحية» الطائف

هتاف دهام

يبود أنّ الخلوة الثلاثية الحوارية ستشكل عملية ربط نزاع مع جلسة 5 أيلول المقبل، على أمل أن تحدث وقائع من خارج السياق تؤديّ إلى تحريك الجو جديا.

حتى الساعة لا أحد جاهز للخلّي عن متناييه، أو تقديم تنازلات حقيقية. لن يدخل أيّ مكون في تسويات كبرى من دون قوة دفع إقليمية أو دولية تدفع باتجاه التسويات.

تراوح الأمور مكانها. لن يكون مصير تطبيق البنود الإصلاحية لاتفاق الطائف أفضل حالاّ من انتخاب الرئيس وإقرار قانون انتخابي وتشكيل حكومة ضمن السلة المتكاملة.

كلّ الإيجابيات التي أغرق بها رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة جلسة أول أمس الأربعاء، بدّدها تشاؤما في جلسة أمس الخميس. أظهر أنه لا يمك استعدادا حقيقيا للاعتراف بما تمثله طاولة الحوار من مساحة لقاء بالحدّ الأدنى بين الأطراف.

بدأ الرئيس نبيه بري الجلسة بالقول: البارحة خطّونا خطوة على الطريق الصحيح، وانشالله اليوم (أمس) نصل إلى خواتيمها. العبرة في المتر الأخير على طريقة العدائين. نحن سنتابع موضوع قانون انتخاب مجلس الشيوخ الذي قلنا إنه على أساس الأرثوذكسي مع صلاحيات مستقلة ومجلس نواب على أساس المناصفة. إذا اتفقنا، نشكل فرق عمل لمتابعة الموضوع. موضوعاتنا التي لها علاقة بماهية قانون الانتخاب لمجلس النواب، وماهية قانون انتخاب مجلس الشيوخ، وصلاحيات مجلس الشيوخ. هذه هي النقاط الثلاث.

الرئيس فؤاد السنيورة: كان الرئيس سعد الحريري قد تقدّم بفكرة حول هذا الموضوع، لكن لم بها. مجلس الشيوخ جزء من الدستور. أنا أحاول أن أفكر سويا بصوت عال. مجلس الشيوخ معني بالفضايا المصرية. الوظيفة الأساس لمجلس الشيوخ المحافظة على العيش المشترك. يوافق على أو يرفض التشريعات الأساسية التي تمسّ العيش المشترك. لذلك فهو ليس سلطة تشريعية ولا يعتبر القانون نافذا ما لم يتل موافقة مجلس الشيوخ. عدّه السنيورة العواد التي تتصل بعقدمة الدستور والمواد الأخرى التي تشكل صلاحيات لمجلس الشيوخ. يجب على مجلس الشيوخ أن يحترم قاعدة المناصفة. اقترحنا أن لا يكون عديده كبيرا، ولا يتعدّى 40 إلى 50 شخصا، يتوزع أعضاؤهم نسبيا بين الطوائف.

بري: ما قلته عن المقدمة صحيح، وما أخذته عن بعض المواد أيضاً، لكن استقلالية مجلس النواب لا نقاش فيها. لأنك ذكرت يا فؤاد أن هناك صلاحيات لمجلس الشيوخ في مراقبة مجلس النواب، في حين أنّ هناك محكمة دستورية لا تريد إلغاءها.

السنيورة: هناك أيضاً دور لرئيس الجمهورية في حالة الاعتراض ويمكن له أن يحيل أيّ قانون لمجلس الشيوخ.

بري: ليس هكذا. لكن هذا الموضوع يجب أن نتركه للنقاش التفصيلي. السنيورة: الهيئة الناخبة نفسها التي تنتخب المجلس الشيوخ هي ذاتها تنتخب مجلس النواب، لكن على أن يحصر الموضوع بالمذهب المعني. بري: بلاس تحدثنا عن الأرثوذكسي أيّ أنّ لبيّان دائرة انتخابية واحدة. السنيورة: لا مانع أن يكون مجلس الشيوخ منتخبا على أساس لبيّان دائرة واحدة. لكن النسبية تحتاج إلى نقاش.

بري: هل لديك مانع أن يكون الانتخاب على أساس الأرثوذكسي.

السنيورة: مجلس الشيوخ شديد الثقة من الناحية الدستورية. لذا اقترح أن نستعين بدستوريين كبار حول هذا الموضوع.

بري: أنا قلت إننا سنؤسس ورش عمل ولا مانع من الاستعانة بالخبراء الدستوريين.

النائب سامي الجميل: أخاف أن أزجكم بما سأقوله. أنا لست مرتاحاً للمسار. أنا مع الإصلاح السياسي وكنت سباقاً في هذا الموضوع، لكن النقاش في هذه المسائل يغياب رئيس الجمهورية. لا أستطيع أن أسيره. بري منتعلا: هل بتمعني رئيس الجمهورية من النقاش؟ أخذت عبداً البارحة أن لا يقرّ شيء يغياب رئيس الجمهورية.

الجميل: هناك مؤسسات دستورية، لا مانع من إحالة الأمور إلى المجلس النيابي لتنفيذ الدستور وتوكيله بالأمر، لكن البتّ بأمور إصلاحية هنا على هذه الطاولة مسألة لا أستطيع السير بها. مهمة المجلس النيابي بحسب الدستور التشريع. كما أنّ هناك قيمة منوية لما سيُناقش على هذه الطاولة. المناقشة في غياب الرئيس مسألة فروضة. هل تتوقعون ممن لم يتكمن من التوافق على الرئيس وعلى قانون انتخاب أن يتفق على مجلس شيوخ. هناك من يسعى لتعطيل شفه على انتخابات الرئاسة وقانون الانتخاب. استغرب أنّ تدخل في هذا الموضوع وتؤجّل البحث في موضوع الرئاسة. الأولية القصوى لجدول أعمالنا هي انتخابات الرئاسة، وتحويل القوانين الانتخابية إلى مجلس النواب. إنّي أمل إيقاع البحث في الإصلاحات لأننا لسنا مؤسسة رديقة للمؤسسات. هناك مؤسسات من المفترض أن يكون رئيس الجمهورية حاضراً معنا.

الرئيس نجيب ميقاتي: من أولوياتنا الرئاسة. حضرتك، متوجّهاً بالحديث للرئيس بري، طرحت خارطة طريق إصلاحية ريثما يوضح موضوع الرئاسة، دعونا نتوافق هنا، فيما نصل الأمور إلى المؤسسات لنستكمل تطبيق الطائف، واتمنى ذلك يا شيخ سامي أن تستمرّ بالروح الإيجابية لتحديث بعض القوانين، كم تسيير باتجاه انتخاب الرئاسة.

النائب طلال أرسلان: الكلام الذي سمعناه البارحة ذهب باتجاه الإيجابية في حين أنّنا نسمع اليوم بعيدا عن الوراء. علينا لسنا مجتمعين على قانون جديد لانتخابات، مما يعني أننا سنعود مجددا إلى قانون الستين. حضرتك يا دولة الرئيس وضعت معادلة التلميحات الطائفية والوطنية. لكن السؤال

البناء

فجّر السنيورة الجلسة الثالثة من الخلوة الحوارية. رمى صواريخه الزرقاء على النسبية الكاملة. قضى على فكرة تشكيل مجلس الشيوخ متلازما مع مجلس نيابي غير طائفي، فثقافة المستقبل الانتخابية ما بعد 2005، قائمة على الاستثثار والسطوة والمنطق الأكرطي، كما يقول أحد المتحاورين. طيّر محاولة تطبيق بنود الطائف الإصلاحية، رغم تحديد رئيس المجلس النيابي نبيه بري لجلسة في 5 أيلول المقبل على أن يستمرّ النقاش بين الأفرقاء، وتحضير كلّ طرف أسماء لتشكيل لجنة لدراسة قانون انتخاب لمجلس الشيوخ، وقانون انتخاب لمجلس النواب.

تناغم رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميلّ سريعاً مع رئيس«المستقبل»، تبدّل المشهد عند شيخ بكفيا. جلسة الأربعاء الدسمة قابلتها جلسة «لايت» يوم أمس الخميس. ليس روح الجميلّ حول طاولة الحوار وعلى مدخل عين التينة لا عملية توار خلف رغبة لا تريد تقديم أيّ تنازل يقدم مخرجا حقيقيا للآزمة السياسية الموجودة. بدأ من منصته لإطلاق الرصاصات على تطبيق الطائف. إقرار



جانب من اجتماع هيئة الحوار الوطني في عين التينة أمس (حسن إبراهيم)

في حال لم يحصل توافق على رئيس ماذا سيحصل ساعتئذ؟ هل نضع رأسنا بالحاظ؟ أرى أنّ الحوار بات حوار طرشان.

الوزير بطرس حرب: نسعي جميعا للخروج من المازق. لا نعلم كيف. الدستور معطل. نشكر الله أننا لم نترلق إلى الأسوأ. البحث عن مخرج في ما يتعلق بالمسألة التي بين أيدينا تحتاج إلى وقت واختصاصين. المشكلة أنّ هناك فراق يقولون إنهم لن يغيروا موقفهم من الرئاسة. أنا أتفهم ما يقوله سامي، لكن لا شيء يمنع من أن نحضر ملفاتنا. أؤيد الملفات المطروحة، تشكيل مجلس شيوخ. لقد فترنا فكرة كبيرة في تفسير الطائف. إنّ بعض الموقف من الرئاسة تعطل الأمور. أشارك السنيورة في بعض ما قاله وأخالفه في البعض الآخر. أرى أنّ مجلس الشيوخ هو سلطة مستقلة.

بري: العمل التحضيري لا يتناقض مع المؤسسات أو غياب رئيس الجمهورية. كرتز أنّ لا شيء سيبتّ في غياب الرئيس. يقول البعض لي لماذا أنت مضطر لتشكيل مجلس شيوخ وهو سيأخذ من صلاحيات مجلس النواب. نعم، إنّ مجلس النواب ليس ملك أبي. ولا مانع عندي من ذلك. ما تقوم به سيجعل كل رئيس ممتنا لنا، ويمهّد له الأمر. ما يجري هو (زلموطة هبرة لكحة). هذا ما نقوم به وما يحتاجه الرئيس.

النائب أسعد حرادان: نبدا بالشكر للرئيس. يتبيّن يوماً بعد يوم كم هي الحاجة إلى الحوار ملحة. هذا ليس مزيداً أو مدحا. نحن كطرف نقاش خارج فكرتنا في الإصلاح. وما يجري هو اتفاق الأمر الواقع وخارج فكرة الدولة المدنية التي نتطلع إليها. إنّ أهمية انتخابات الرئيس هي بأهمية أيّ بند دستوري آخر لم يطبق. إنّ قانون الانتخاب، هيئة إلغاء الطائفية السياسية، مجلس الشيوخ كلها يتمّ التهرب منها. وعندما طرحنا الأمور وجدنا الأبواب مغلقة، فطرحنا فكرة مجلس الشيوخ بالتلازم مع انتخاب مجلس نيابي لا طائفي، كما كصر اتفاق الطائف.

الوزير جبران باسيل: علينا أن نتفق على قواعد مجلس الشيوخ ومن بينها المناصفة، وأن تجري الانتخابات على أساس الأرثوذكسي. إذا اتفقنا على ذلك، هل نتتح إمكانية التفاهم على قانون للانتخاب؟ نحن نريد أن نعرف هذا الأمر.

الوزير ميشال فرعون: جدول أعمالنا لا يتضمّن مجلس الشيوخ. لكن هل إذا دخلنا في موضوع مجلس الشيوخ معناه أن هو اجسنا تزول؟

بري: لقد دخلنا في موضوع مجلس الشيوخ كي نصل إلى قانون انتخابي. فرعون: هل مناقشة مجلس الشيوخ تسرّع في الرئاسة وقانون الانتخاب؟ وهل نستطيع أن ننتهي في غضون ثلاثة أشهر؟

بري: برأيي أنّ النقاش في مجلس الشيوخ يساعد في حلحلة الرئاسة ويمهّد للاتفاق على قانون انتخاب.

مراد: العلاج الجذري لكل أمراضنا الداخلية

هو قانون عادل للانتخابات يعتمد النسبيّة الكاملة

أقام رئيس حزب الاتحاد النائب السابق عبد الرحيم مراد، حفل غداء على شرف رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والاختيارية ومدراء الثانويات في منطقة البقاع، بحضور قائمقامي راشيا والبقاع الغربي، نبيل المصري، ووسام نسيب، ورؤساء اتحادات البلديات في البقاعين الغربي والأوسط وراشيا، ومخاتير وأعضاء البلديات في الأقسية المذكورة.

بعد الشّيد الوطني اللبناني، قدّم الحفل محمد نجم الدين، الذي اعتبر أنّ «العمل أكثر ما نقول هو دأب الوزير مراد دائما نحو الحدّ الأفضل».

ثمّ ألقى مراد كلمة، اعتبر فيها «أنّ الإنماء المتوازن حقّ للوطن علينا، وأنّ الأرياف يجب أن تتأل حقها من العناية والاهتمام، وأنّ التطور يجب ألا يقتصر على المدن، وأنّ التعليم تحديدا حق للجميع، وأنّ معيار النجاح والتفوق العلمي يسبق المعيار الاقتصادي على صعيد الاستمرار في الدراسة».

وأضاف: «تطبيقا لمبدأ حق التعليم للجميع، كان القرار بشموليّة المنح الدراسية، حيث التزمنا بالمنحة الكاملة لأول الطلبة في دائرة، وبنسبة 75% للمرتبة الثانية، وبنسبة 60% للمرتبة الثالثة، والأمر نفسه يتمّ تطبيقه على بلديات البقاع، حيث لكل بلدية الحق بثلاث منح، وفقا لنسب نفسها التي للثانويات». إضافة إلى المبدأ العام الذي يقضي بنسبة من المنح للطلبة الآخرين، وفقا لوضائع الاقتصادية». وقال: «إنه من حسن الصدف أن يكون لقاءنا اليوم متزامنا مع عيد الجيش اللبناني، الذي نوجّه له كل تحية وتقدير، فمتخين دوره الوطني على كل الصعد، ومقدّرين تضحياته في مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار، وحفظ السلم الأهلي وأمن الوطن والمواطن، علما بأنّ وضعنا اللبناني تترافك فيه الأزمات، وهي من فراغ في المؤسسات الدستورية، ومن زبعتنا في أزمات اقتصادية وبيئية وأمنية، ومن مرواحة للامور في مكانها، مع أنّ بدء الحل الجذري لمعالجة كل أمراضنا الداخلية، يتمثل بإنجاز قانون عادل للانتخابات، يعتمد النسبية الكاملة وتطبيقها على الجميع من دون استثناء أو تجزئة».

وأضاف: «كذلك لا بدّ من نظرة على هذه المرحلة الحرجة والحيققة، التي تمرّ بها أمّتنا العربية التي تتعرض اليوم لمؤامرة مبرجة شرسة يستخدم فيها الإرهاب الأمني والفكري بأبشع صور، استهدافا لتاريخها وقيمتها ودينها وثقارتها وحضارتها، وحتى

3 محليات سياسية

محليات سياسية

البنود الإصلاحية (طرح اللامركزية ومجلس الشيوخ) يجب أن يكون داخل مجلس النواب وتحت رعاية رئيس الجمهورية.

ما يقوله في الشكل صحيح لجهة أن تكون التعديلات والإصلاحات في مجلس النواب، لكن في المضمون يدرك رئيس الكتائب قبل غيره، أنّ هناك أزمة مؤسسات وأزمة سياسية تحكم خناقها على البلد. اللجوء إلى الحوار كان نتيجة هذا الواقع الصعب الذي تعيشه المؤسسات.

تُوصف اللجان النيابية بكلّ تغرّعاتها بأنها مقبرة المشاريع والاقتراحات. لن يكون جال اللامركزية الإدارية المحالة مشاريعها إلى لجنتي الإدارة والعدل والداخلية، أفضل حالا من القانون الانتخابي. لجنة قانون الانتخاب (الجميلّ عضو فيها) لا تزال تدرس إمكانية الاتفاق على قانون انتخابي جديد منذ أربع سنوات. بلا نتيجة. النقاشات المستمرة في اللجان المشتركة بالنسبة لأصحاب السعادة، طبخة بحص ستبقى مستمرة إلى ما لا نهاية في ظل الأفتراق في المواقف. وهكذا تمّ ترحيل الملفات وسيبقى الحوار مفتوحا كسبّحة تستهلك الوقت حتى نضوج عناصر الحسم.

بري: إذا أردتم أن نعود إلى الاقتراحات السابقة حول قانون الانتخاب فلديّ في جعبتي ما أقوله.

باسيل: أداء الفريق الآخر لن يسير بالنسبية على مستوى مجلس النواب الوطني، فلنتعرف.

حرب: إذا لم نتفق على مجلس شيوخ ما هو مصير قانون الانتخاب؟ مع مجلس الشيوخ الأمور شيء ومن دونه شيء آخر، على مستوى قانون الانتخاب. لا نريد تحت آية ذريعة تبرير تأخير انتخاب رئيس. هذه مسألة دقيقة لا نستطيع أن نعطي مهلة لتعطيل الرئاسة.

بري: نحن في عصفورية سياسية. حرب: لا يوجد سلطة منذ 25 عاما. اتهمنا بالفساد وقيل إننا «عكاريّ» لأننا بالحكومة.

بري: إذا لم ننته بعد شهرين أو ستة أشهر، لا يعني ذلك أننا لن ننتخب رئيسا.

حرب: ليش متكرر؟ بري ممتازا الجميلّ: بدل سجع، سجعان. «سجعان وجعلو راسو لسامي فكيف يسجع». نحن وصلنا إلى هنا، لأننا ناقشنا في الدستور وقلنا إنه يجب أن يكون شاملا. اعتقد أنّ الأمور في ما يتعلق بالرئاسة من الآن وحتى نهاية السنة ستكون محلولة، وهذا ليس مجرد دعاء.

حرب: إذا أردنا أن نربط تكوين السلطة بالتطورات الإقليمية فلن نكون واقعيين. أنا ضدّ الكلام الذي يقول إنه مهما حصل سنبقى على الموقف نفسه من الرئاسة.

الجميلّ هناك هاجسان كبيران لدى المسيحيين يثيران التخوّف عندما تربط الأمور ببعضها. أولها موضوع السلاح.

السنيورة معلقا: جيد بري: «شو فيّقد؟»

النائب محمد رعد يرّ بابتسامه.

الجميلّ: في الطائف هناك توحيد للسلاح تحت سقف الدولة.

حرادان مقاطعا: وهناك حتى تحرير الأرض.

الجميلّ: النقطة الثانية: هاتان النقطان مع بعضهما البعض مع إلغاء الطائفية السياسية تغيير قلنا. ادعو إلى فصل المسارات وأنّ يدرس مجلس الشيوخ بصورة منفصلة.

بري: المجلس النيابي بوضعه الحالي هو مجلس شيوخ. هذا الوضع غير ممكن.

الجميلّ: إذا استطعنا أن نصل إلى حلّ لمجلس الشيوخ تكون سهّلنا الأمور. النائب ميشال المر: نعقد جلسة تخصصها لملف الرئاسة فقط.

أرسلان: فلنكن الثانية هنا، لأننا كلنا نواب وتشكل لجنة اختصاص.

النائب فريد مكاري: هناك ثلاثة اتجاهات بدت في هذا الحوار: الشيخ سامي والشيخ بطرس اللذان يربطان الحلحلة بانتخاب رئيس، وفريق ثان من الحاج رعد والوزير باسيل متمسكان بموقفهما من الرئاسة مهما كان الأمر.

باسيل مقاطعا: ثارية أو سلمية؟ مكاري: أها الفريق الآخر، وأنا منهم بدعو للاستفادة من الوقت لمناقشة الأمور المشار إليها على أمل أن تنفجر قريبا.

بري: هل تريدون جلسة جديدة أم لا؟

العريضي: لا بدّ من إقرار جلسة وأدعو إلى تشكيل فريق العمل.

حرادان: ضروري أن نستمرّ الجلسات بالاتفاق وأنّ نأخذ قراراً بتشكيل اللجنة.

بري: الجلسة المقبلة في 5 أيلول على أن تُشكّل خلالها لجنة مجلس الشيوخ. كل طرف يجب أن يتشاور مع خبير دستوري ويعطي اسما.

سلام: نحن في نهاية الشهر سنطعي أجازة للوزراء.

بري: «على أساس اشتغلتو كثير».

الجميلّ: نحن مع استمرار الحوار والتواصل. وحفاظا على الروح الإيجابية حول هذه الطاولة أمل أنّ تكون اللجنة داخل المجلس النيابي.

باسيل: اليوم المطلوب «تفريز» قانون الانتخاب.

بري: أنا اليوم وضعت جدول أعمال.

الجميلّ: 5 أيلول نريد أن تشكل لجنة. كيف ستعمل هذه اللجنة على تشكيل مجلس شيوخ؟

بري: أنت قلت لي لأشكل لجنة!

الجميلّ: قانون الانتخاب تزميه في الزبالة.

بري: ليس لي الحق بتشكيل لجنة نيابية اعطني اسما، وتكون الأمور إيجابية.

الجميلّ: تحفظت على هذا المسار كله. ولن أكون إيجابيا في الخارج.

ورشة عن علاقة البرلمان

باليهيئات الرقابية والناظمة



جانب من ورشة العمل

عقدت في مكتبة مجلس النواب، أمس، ورشة عمل بعنوان «علاقة مجلس النواب بالهيئات الرقابية والناظمة»، برعاية رئيس المجلس نبيه بري ممثلاً بالنائب ميشال موسى وحضور النواب: قاسم هاشم، آلان عون، سمير الجسر، نعمة الله أبي نصر، هنري حلو، محمد الحجار وسلمان مخبّر. كما حضر ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والهيئات الرقابية، وعن مشروع دعم التنمية البرلمانية في لبنان، وحشد من أصحاب الاختصاص وموظفي مجلس النواب الكبار.

بعد الشّيد الوطني، ألقى موسى كلمة برّي: رُحب فيها بالحضور. ورأى «أنّ الوضع الراهن يُظهر أنّ ثمة حاجة إلى تطوير قوانين الهيئات الرقابية للمتماشى مع التقدم الهائل الذي أحرزته ثورة الاتصالات، وفي سبيل تعزيز علاقتها بمجلس النواب الذي يملك سلطة التشريع والرقابة في الدولة. كذلك تبدو الحاجة ملحة إلى تعديل بعض قوانين الهيئات الناظمة التي تواجه فجرات أساسية في تكوينها وعملها وإخضاعها للرقابة المؤخّرة لدى ديوان المحاسبة، فضلا عن إيجاد قدرات تواصل دائمة بين الهيئات الناظمة والرقابية من جهة، وبين مجلس النواب من جهة أخرى».

ثمّ تحدّث النائب قباني ويوهان هوسم.

وبعد جلسات عمل، جرت مناقشة الاقتراحات التي سيتمّ وضعها في التوصيات، وأبرزها تعديل قوانين الهيئات الناظمة بما يعطيها استقلالية أكبر، إخضاع هذه الهيئات لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة، ربط لجة المال والموازنة بأجهزة الرقابة المالية وتزويد الهيئات السلطة التشريعية بالمعلومات الصحيحة والموثقة والموضوعية وتفعيل الرقابات الداخلية على الحسابات العامة، وضع نظام يُلزم الهيئات الناظمة والرقابية بتقديم تقارير دورية لمجلس النواب. واعتبر المجموعون «أنّ الواقع يعكس تجربة سيّئة للهيئات الناظمة في لبنان، فيضها غير مُنشأ فعلياّ والأخر مُنشأ جزئياّ أو غير مكتمل مقومات الإنشاء، وأنّ بعض الهيئات لا تحتوي في قانونها وانظمتها صفات الهيئات الناظمة، وهي لا تعدو كونها هيئات استشارية ملحقة بالوزير، داعين إلى تقوية استقلالية الديوان مع بناء الشراكات والعلاقات الشفافة مع مجلس النواب والسلطة التنفيذية».

إقصاء أو إلغاء، وأنّ اعتماد قوانين أخرى هي في حقيقتها إقصائية، وتحمل في طياتها عوامل التفتير واستمرار أزمة الوطن التي بدأت منذ ثلاث وسبعين عاما، حيث فصلت القوانين الانتخابية على قياس واضعيها، وأخرها قانون الستين المحرّك الحقيقي للالتزامات السياسية، وهو الذي يبيّغ البلاد عرضة للاهتزازات والازمات المتلاحقة».

ودعا «القوى السياسيّة اللبنانيّة المجتمعة في خلوة الحوار إلى التعالي عن المصالح الخاصة، والنظر إلى مصلحة الوطن، وعدم إضاعة الوطن من خلال السعي للحفاظ على المكاسب الشخصية، ووضع لبنان أمام أحد خيارين، إما العمل بقانون الستين، وأما إقرار قانون انتخابيّ مشوّه يرتكز على صيغة مختلطة تجمع بين النسبيّ والأكرطي، ويدعوهم اللقاء إلى اتخاذ قرار وطنيّ جريء يؤسس لدولة المواطنة والسيادة، ويؤمّن صحة التمثيل، الذي يشكّل المدخل الحقيقي الوحيد لإنتاج سلطة مستقرّة في لبنان من خلال إقرار قانون انتخابي يعتمد النسبيّة الكاملة مع اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة».

وتابع اللقاء «مجريات الحوار وأجواءه التي سادت خلال اليومين الماضيين، واتفاق الفرقاء على إنشاء مجلس شيوخ، واللامركزية الإدارية، وهما من البنود التي يتضمّنها اتفاق الطائف»، وتساءل: «لماذا هذه المقاربة الانتخابية لاتفاق الطائف، وعدم تطبيق كافة بنوده، وخاصة لجهة تطبيق القوانين الإصلاحية التي يتضمّنها، والقواعد التي يقوم عليها قانون الانتخاب كسما وجّه للقاء التحية لأرواح شهداء الجيش الذين سقطوا فداعا عن وحدة لبنان، مطالبا بالعمل للأدوب لتحرير أسراء المختطفين.

وفي أجواء تموز، هنا اللقاء «اللبنانيّين جميعاّ بالانتماء التاريخي على العدوان الصهيوني الذي أفشل مخططات تحويل لبنان إلى ملحق بالسياسات الغربية، والهادفة إلى قيام نظام شرق أوسطي جديد».

واستمع اللقاء إلى عدد من المختصّين في مجال القانون الدستوري والإحصائي، وخلص إلى «أنّ القانون الانتخابي الأنسب الذي يحقق الديمقراطية والسدي يعكس إرادة المواطنين، والأكثر عدالة وتمثليا، هو قانون انتخاب يعتمد النسبية الكاملة، فلا ديمقراطية حقيقية خارج إطار هذا القانون الذي يعكس الإرادة الشعبية على حقيقتها، من دون أيّ